

## الهيئة العامة للتأمين الصحي

قرار رقم ١٠٧٠ لسنة ٢٠٢١

في شأن تطبيق التأمين الصحي على أصحاب الأعمال

رئيس مجلس الإدارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن إصدار قانون الهيئات العامة ؛  
وعلى القرار الجمهوري رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن إنشاء الهيئة العامة  
للتأمين الصحي ؛

وعلى قرار وزير الصحة والسكان رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٢٠ بتكييفنا بأعمال  
رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين الصحي ؛

وعلى قرار وزير الصحة والسكان رقم ٣٥٨ لسنة ٢٠٢١ بمد تكليفنا لمدة عام ؛

وعلى القانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة  
التنفيذية لقانون التأمينات والمعاشات ؛

وعلى موازنة الهيئة العامة للتأمين الصحي للعام المالي ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ ؛

وعلى ما ارتأيناه ولصالح العام ؛

**قرر :**

**مادة ١** - تسرى أحكام تأمين المرض المنصوص عليهما بالباب الخامس  
من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم ١٤٨ لسنة ٢٠١٩  
على الأفراد الذين يزاولون لحساب أنفسهم نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو زراعياً ،  
والحرفيين وغيرهم من يؤدون نشاطاً أو خدمات لحساب أنفسهم بوصفهم من فئة  
 أصحاب الأعمال المنصوص عليهم - بالفقرة (١) - بالبند ثانياً من المادة (٢)  
من قانون التأمينات والمعاشات المشار إليه ووفقاً للاشتراطات الواردة بنص الفقرة .

**مادة ٢** - يستمر انقطاع المخاطبين بالمادة السابقة - من العاملين لدى الغير -  
الذين سبق انقطاعهم من قبل بأحكام تأمين المرض طبقاً لأحكام قانون التأمين  
الاجتماعي الصادر بالقانون رقم ١٩٧٥ لسنة ٧٩ باعتباره تابعاً لتلك الفئة فقط ،  
مع مراعاة التعديلات الواردة بقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات المشار إليه .

**ماده ٣** - على المختصين بالإدارة المركزية لتقنولوجيا المعلومات ودعم القرار استيفاء البيانات الإحصائية اللازمة عن أعداد المؤمن عليهم وتوزيعهم ومهنهم من الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي وفقاً لنص المادة (٢٢٢) من اللائحة التنفيذية لقانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات ، ليتسنى ربطهم على أماكن تقديم الخدمة بفروع الهيئة .

**ماده ٤** - تقوم الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي بإعطاء المؤمن عليهم الذين تتوافر في شأنهم شروط الانتفاع بتأمين المرض المستند الدال على ذلك ، على أن تقوم الإداره المختصة بالهيئة العامة للتأمين الصحى باعتماد واستخراج البطاقة الصحية فى ضوء ذلك .

**ماده ٥** - تكون قيمة مقابل الانتفاع بخدمات تأمين المرض للمشمولين بهذا القرار نظير نسبة (٤٪) من فئة دخل أو أجر الاشتراك الشهري للمؤمن عليهم بالتأمينات الاجتماعية ، تحصل عن طريق الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي لصالح الهيئة العامة للتأمين الصحى لضمان استدامة التمويل .

**ماده ٦** - يتم تحديد قواعد وإجراءات تحصيل الاشتراكات وفقاً للائحة التنفيذية لقانون التأمينات والمعاشات المشار إليه بالتنسيق بين الهيئة القومية للتأمين الاجتماعي والهيئة العامة للتأمين الصحى .

**ماده ٧** - ينشر هذا القرار في الواقع المصري ، وي العمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

**ماده ٨** - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

صدر في ٢١/١٢/٢٠٢١

رئيس مجلس إدارة  
الهيئة العامة للتأمين الصحى  
د/ محمد السيد أحمد ضاحى